المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطني للتنمية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة
وتقرير الفحص المحدود عليها
فى 30 يونيو 2010

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y	**BDO خالد وشركاه**
محاسبون قانونيون ومستشارون	**محاسبون قانونيون ومستشارون**

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

تقرير الفحص المحدود إلى السادة أعضاء مجلس إدارة
البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المستقلة المرفقة للبنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية في 30 يونيو 2010 وكذا القوائم المستقلة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر2008 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة. وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ

1. بلغ عجز مخصص خسائر الاضمحلال للقروض وتسهيلات العملاء كما في 30 يونيو 2010 نحو 1.4 مليار جنيه مصري(31 ديسمبر 2009: نحو 1.7 مليار جنيه مصري) كما هو وارد بالإيضاح رقم (18) من القوائم المالية المستقلة. وقد قمنا بإصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 في هذا الخصوص.

2. بلغ عجز مخصص الضرائب نحو 146 مليون جنيه مصري كما في 30 يونيو 2010 (31 ديسمبر 2009 : نحو 54 مليون جنيه مصري) كما هو وارد بالإيضاح رقم (35) من القوائم المالية المستقلة. وقد قمنا بإصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية عن السنة المنتهية في31 ديسمبر 2009 في هذا الخصوص.

الاستنتاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود، وباستثناء تأثير ما ورد بالفقرتين السابقتين وما قد يترتب على ذلك من تسويات ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للبنك في 30 يونيو 2010 وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي في 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، نوجه الانتباه إلى الإيضاح رقم (2/ب) من القوائم المالية حيث أنه بالرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك في 30 يونيو 2010 قد بلغت 1.760 مليون جنيه مصري بما يزيد عن نصف رأس المال المدفوع ووجود عجز في مخصص خسائر الاضمحلال للقروض وتسهيلات العملاء ومخصص الضرائب، فقد تم إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية للبنك على أساس مبدأ الاستمرارية بناءاً على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك بما في ذلك زيادة رأس المال المدفوع إلى 2 مليار جنيه مصري (إيضاح 30). وطبقا لنص المادة رقم 69 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 فقد تم عقد الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ 3 مايو 2010 والتي قررت الاستمرار في نشاط البنك.

مراقبا الحسابات

محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم 4434
سجل هيئة الرقابة المالية رقم 58
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y

طه محمود خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم 5136
سجل هيئة الرقابة المالية رقم 28
BDO خالد وشركاه

القاهرة في 9 أغسطس 2010

الميزانية المستقلة

فى30 يونيو 2010

	إيضاح رقم	2010 /6/30 جنيه مصري	المعدلة 2009/12/31 جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	14	591,227,906	342,594,328
أرصدة لدى البنوك	15	3,416,332,308	3,627,864,405
أذون خزانة	16	1,115,335,952	968,573,066
أصول مالية بغرض المتاجرة	17	9,943,000	-
قروض وتسهيلات للعملاء(بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال)	18	2,242,435,124	2,289,647,938
تمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال)	18	1,599,620,050	1,274,033,599
استثمارات مالية:			
- متاحة للبيع	1/19	517,094,670	505,191,424
- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	2/19	34,480,870	33,633,620
استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	20	266,728,439	266,728,439
أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)	21	2,845,823	1,363,248
أصول أخرى	22	293,165,544	387,253,610
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	23	122,339,731	49,561,516
الأصول الضريبية المؤجلة	29	462,600,379	310,860,850
إجمالي الأصول		10,674,149,796	10,057,306,043
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات:			
أرصدة مستحقة للبنوك	24	212,199,802	8,524,774
ودائع العملاء	25	9,730,367,948	9,400,498,878
قروض أخرى	26	141,528,860	937,763
التزامات أخرى	27	93,837,255	92,736,835
مخصصات أخرى	28	35,747,528	38,129,254
إجمالي الالتزامات		10,213,681,393	9,540,827,504
حقوق الملكية:			
رأس المال المدفوع	30	1,750,000,000	1,750,000,000
مسدد تحت حساب زيادة رأس المال	4/30	250,000,000	130,340,898
الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للقرض المساند	26	47,110,508	-
احتياطيات	31	173,719,725	171,803,831
خسائر مرحلة	4/31	(1,760,361,830)	(1,535,666,190)
إجمالي حقوق الملكية		460,468,403	516,478,539
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		10,674,149,796	10,057,306,043
التزامات عرضية وارتباطات	32	453,886,252	507,382,240

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

مايكل موري	**نيفين إبراهيم محمود لطفي**	**محمد علوى تيمور**
رئيس القطاعات المالية	**الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب**	**رئيس مجلس الإدارة**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل المستقلة
للفترة المالية من 1 يناير 2010 إلي 30 يونيو 2010

	إيضاح	2010/6/30	المعدلة 2009/6/30
		جنيه مصري	جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة		246,351,277	255,968,095
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		(200,245,057)	(257,818,720)
صافى الدخل من العائد	5	46,106,220	(1,850,625)
إيرادات الأتعاب والعمولات		41,757,521	31,788,780
مصروفات الأتعاب والعمولات		(1,166,897)	(464,494)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	6	40,590,624	31,324,286
توزيعات الأرباح	7	5,981,329	5,175,923
صافى دخل المتاجرة	8	6,501,531	3,280,743
أرباح استثمارات مالية	3/19	1,449,043	24,355,597
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	11	(236,588,043)	(312,164,000)
مخصصات أخرى		(54,493,159)	(74,067,868)
مصروفات إدارية	9	(137,628,785)	(83,651,279)
(مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى	10	(29,606,923)	182,414,261
خسائر الفترة قبل الضرائب		(357,688,163)	(225,182,962)
إيراد الضرائب المؤجلة	29	151,739,529	20,912,000
صافى خسائر الفترة		(205,948,634)	(204,270,962)
نصيب السهم في صافى خسائر الفترة	13	(1,2)	(1,3)

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
للفترة المالية من 1 يناير 2010 إلي 30 يونيو 2010

القيمة بالجنيه المصري

	رأس المال	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات					فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	خسائر مرحلة	الإجمالي
			احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي المخاطر البنكية العام			
الرصيد في 1 يناير 2009 كما تم الإفصاح عنه	1,500,000,000	-	22,878,187	30,090,501	17,165,099	23,707,127	-	-	(1,067,570,940)	526,269,974
اثر التغير في السياسات المحاسبية (إيضاح 2أ)	-	-	-	-	9,092,000	-	15,382,250	-	(80,000)	24,394,250
الرصيد في 1 يناير 2009 - المعدل	1,500,000,000	-	22,878,187	30,090,501	26,257,099	23,707,127	15,382,250		(1,067,650,940)	550,664,224
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال		130,001,230								130,001,230
فائض مصاريف الإصدار	-	-	-	6,181,045	-	-	-		-	6,181,045
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	-	15,930,750	-	-	15,930,750
صافي خسائر الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	(204,270,962)	(204,270,962)
التغير في إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية	-	-	-	-	-	(3,743,954)	-	-	-	(3,743,954)
الرصيد في 30 يونيو 2009 المعدل	1,500,000,000	130,001,230	22,878,187	36,271,546	26,257,099	19,963,173	31,313,000	-	(1,271,921,902)	494,762,333
الرصيد في 31 ديسمبر2009 كما تم الإفصاح عنه	1,750,000,000	130,340,899	22,878,187	36,271,546	17,165,099	40,148,754	-	-	(1,525,713,678)	471,090,807
اثر التغير في السياسات المحاسبية (إيضاح 2أ)	-	-	-	-	9,092,000	-	46,248,250		(9,952,518)	45,387,732
الرصيد في 31 ديسمبر 2009 المعدل	1,750,000,000	130,340,899	22,878,187	36,271,546	26,257,099	40,148,754	46,248,250		(1,535,666,196)	516,478,539
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال		119,659,101								119,659,101
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	_	_	_	_	_	5,524,772	-	(18,747,000)	(13,222,228)
التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	(9,858,883)	-	-	-	(9,858,883)
فائض مصاريف الإصدار				6,250,000				-		6,250,000
صافي خسائر الفترة	-	-	-	-	-	-	-		(205,948,634)	(205,948,634)
فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	-	-	-	-	-	-	-	47,110,508	-	47,110,508
الرصيد في 30 يونيو 2010	1,750,000,000	250,000,000	22,878,187	42,521,546	26,257,099	30,289,871	51,773,022	47,110,508	(1,760,361,830)	460,468,403

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
للفترة المالية من 1 يناير 2010 إلي 30 يونيو 2010

	2010/6/30 جنيه مصري	2009/6/30 جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافى خسارة الفترة قبل الضرائب	(357.688.163)	(225.182.962)
تعديلات لتسوية خسائر الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك واستهلاك	13.578.884	5.117.057
عبء (رد) اضمحلال الأصول	236.588.043	312.164.000
فروق تقييم أصول مالية بغرض المتاجرة	(701.604)	-
فروق تقييم استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	201.750	(528.655)
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(15.623.805)	(50.607.492)
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	19.819	(1.317.000)
فروق تقييم سندات بالعملات الأجنبية	(1.491.000)	-
أرباح بيع أصول ثابتة	(6.067.053)	(187.273.444)
نصيب البنك فى أرباح استثمارات مالية متاحة للبيع و شركات شقيقة	(5.981.329)	(5.175.923)
(خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل	(137.164.458)	(152.804.419)
صافي النقص (الزيادة) فى الأصول والالتزامات:		
ودائع لدى البنوك	191.487.125	185.260.313
أذون خزانة	(94.612.886)	(265.750.000)
أصول مالية بغرض المتاجرة	(9.241.396)	45.817
قروض للعملاء وتسهيلات	(501.491.168)	(242.290.438)
أصول أخرى	82.338.114	(106.007.458)
أرصدة مستحقة للبنوك	203.675.028	6.741.652
ودائع العملاء	329.869.070	102.059.793
التزامات أخرى	1.100.422	106.865.440
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (1)	65.959.851	(365.879.300)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:		
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(5.202.559)	(2.568.706)
مشتريات استثمارات متاحة للبيع	(289.896.000)	(654.124.000)
متحصلات استثمارات متاحة للبيع	268.575.000	622.919.590
مدفوعات لشراء استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	-	(171.861.786)
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(83.355.556)	(3.492.251)
متحصلات من بيع أصول ثابتة	5.065.835	214.489.836
توزيعات أرباح	5.981.329	5.175.923
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من أنشطة الاستثمار (2)	(98.831.951)	10.538.606
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
الزيادة (النقص) في القروض الأخرى	187.701.606	(239.967)
المسدد تحت حساب رأس المال	119.659.101	130.001.330
مصاريف الإصدار المسددة	6.250.000	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل (3)	313.610.707	129.761.363
صافى (النقص)/ الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة (1 + 2 + 3)	280.738.607	(225.579.331)
رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة	394.660.216	450.348.671
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة	675.398.823	224.769.340
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	591.227.906	216.769.392
أرصدة لدى البنوك	3.416.332.308	2.664.560.783
أذون خزانة	1.115.335.952	1.209.875.000
ودائع لدى البنوك	(3.384.311.391)	(2.656.560.835)
أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	(1.063.185.952)	(1.209.875.000)
النقدية وما في حكمها	675.398.823	224.769.340

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

1- معلومات عامة

يقدم البنك الوطني للتنمية- شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 68 فرعاً ومندوبية ووكالة ويوظف أكثر من 1,969 موظفاً في تاريخ القوائم المالية.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 و لائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة 5 أ شارع البورصة والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

بناءاً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 3 سبتمبر 2007 تمت الموافقة على تعديل اسم البنك الوطني للتنمية ليصبح (مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر) وسيتم ذلك بعد استكمال تحويل نشاط البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 اغسطس 2010.

2 - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 المتفقة مع المعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد البنك أيضا القوائم المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة طبقا لمعايير المحاسبية المصرية ، وقد تم تجميع الشركة التابعة تجميعا كليا في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي آلت للبنك فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة علي السيطرة علي السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول علي القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيا بالتكلفة ناقصا خسائر الاضمحلال وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة كما في وعن الفترة المالية المنتهية 30 يونيو 2010 حتى يمكن الحصول علي معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعمالة وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد تم إعداد القوائم المالية للبنك حتى 31 ديسمبر 2009 باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام 2006 وتعديلاتها، وعند إعداد القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2010، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير 2010:

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبية المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك، وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة 2009 حسب الأحوال وفقا لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة.

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية:

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى.

- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للإهلاك، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية.

- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف.

- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.

- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهه أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير 2009 طبقا للطريقة المتبعة سابقا عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية.

- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء / الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات ، ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتناؤها أو إصدارها في أو بعد أول يناير 2009.

- قام البنك بدارسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من تطبيق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التبويب أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ب) <u>مبدأ محاسبى هام</u>

على الرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك قد بلغت 1,760 مليون جنيه مصري (مليار وسبعمائة وستون مليون جنيه مصري) بما يزيد عن نصف قيمة رأس المال المدفوع ووجود عجز في مخصص القروض بنحو مبلغ 1,4 مليار جنيه مصري ومخصص الضرائب بنحو مبلغ 146 مليون جنيه مصري فقد أعدت القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية بناء على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك بما في ذلك زيادة رأس المال إلى 2 مليار جنيه مصري(ايضاح 30)، وقد تم موافقة الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 3 مايو2010 على استمرار البنك .

ج) الشركات التابعة والشقيقة

ج/1 الشركات التابعة:

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت، ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ج/2 الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت.

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ،يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

د) التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى، والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

لا يوجد لدى البنك قطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة في تاريخ 30 يونيو 2010.

هـ - ترجمة العملات الأجنبية:

هـ/1 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

هـ/2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

و - الأصول المالية:

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

- أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- قروض ومديونيات،
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع.

وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و /1 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حالة أنه عند إدارة بعض الاستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

و /2 القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

و/3 الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

و/4 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كل على حسب الأحوال وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

1 - في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي، وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

2 - في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ح- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها، ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي، وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخص والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2/ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

- ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

- ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

- ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.

- ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ي - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ك - اضمحلال الأصول المالية:

ك/1 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل قوائم مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوي تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل، وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة، وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية.

ك/2 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل قوائم مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفى حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية وخلال الفترة من أول يوليو 2008 وحتى 31 ديسمبر 2008 فقط لا يتم اعتبار الانخفاض في القيمة السوقية اضمحلالا، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير 2009، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ل - الأصول غير الملموسة:

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة، وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

م - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب، وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال، وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها، ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

- المباني 20 سنة
- الديكورات والتجهيزات 20 سنة
- نظم آلية متكاملة ومعدات 5 سنوات
- وسائل نقل وانتقال 5 سنوات
- أثاث وتركيبات 10 سنوات
- معدات أخرى 8 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً .

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد،ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية، ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ن - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً، ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد،

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية، وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى، ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة، ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية،

س - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل مالا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل، وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي،

س/1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها، وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة،

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد،

س/2 التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويليا، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة، ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن الفترة، ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر، ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر،

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها، وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد،

ع - النقدية وما في حكمها

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى،

ف - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام،

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة،

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى،

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام– دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية،

ص - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية،

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة،

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية،

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه،

ش - الاقتراض

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض، ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي،

ق - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات، وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون،

ت - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية،

3 - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى،

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول، ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة،
وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل،

1/3 خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية،

1/1/3 قياس خطر الائتمان:

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية،
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق،
- خطر الإخفاق الافتراضي،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ القوائم المالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح 3/1/3)،

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم، وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً، ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر،

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر،

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى،

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف دون المستوى ورديء أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان، ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

2/1/3 سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية،

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً،

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً،

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة، ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري،
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع،
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية،

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات،

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات، ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة، ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات،

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب، وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض، وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر،

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية،

ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان، إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة، ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل،

3/1/3 سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح 1/1/3) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار، وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح 4/1/3)،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة، ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف، ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

	30 يونيو 2010	
تقييم البنك	**قروض وتسهيلات**	**مخصص خسائر الاضمحلال**
ديون جيدة	%26,03	% 1,79
المتابعة العادية	%5,84	% 0,24
المتابعة الخاصة	% 0,89	%0,02
ديون غير منتظمة	%67,24	%97,95
	%100,00	**%100,00**

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين،
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد،
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له،
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض،
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية،
- اضمحلال قيمة الضمان،
- تدهور الحالة الائتمانية،

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة، ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات،

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية،

4/1/3 نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح 1/1/3، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري، ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد،

3- إدارة المخاطر المالية - تابع

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة،

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين، ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (31) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية،

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

(القيمة بالألف جنيه مصري)

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب		التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر		1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	%	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	%	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	%	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	%	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3	%	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5	%	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20	%	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	%	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	%	4	ديون غير منتظمة

5/1/3 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	2010/6/ 30	2009/12/ 31
أذون الخزانة	1,115,336	968,573
قروض وتسهيلات للعملاء:		
قروض لأفراد :		
- بطاقات ائتمان	3,988	4,491
- قروض شخصية	1,108,520	758,798
- حسابات جارية مدينة	29,323	40,853
قروض لمؤسسات:		
- حسابات جارية مدينة	915,762	45,148
- قروض مباشرة	4,767,898	5,513,117
- قروض مشتركة	200,660	100,984
استثمارات مالية:		
- أدوات دين	479,651	449,248
الإجمالي	8,621,138	7,881,212

- إدارة المخاطر المالية – تابع

	(القيمة بالألف جنيه مصري) 2010/6/30	2009/12/31
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
اعتمادات مستندية	110,422	96,112
خطابات ضمان	70,064	198,647
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	10,596	741
كفالات بنوك	262,804	211,882
الإجمالي	453,886	507,382

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في أخر 30 يونيو 2010 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات،بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية،

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 81,5 % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 5,5 %،

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- 31,87% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي،
- 26,03 % من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال،
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 4,724 مليون جنيه مصري، وجد اضمحلال في أقل من 67,24 % من إجمالي المحفظة،
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2010،
- أكثر من 98% من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية،

6 /1/3 قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

	2010/6/30	2009/12/31
قروض وتسهيلات للعملاء بالصافي		
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	1,828,698	1,253,794
متأخرات ليست محل اضمحلال	473,114	471,436
محل اضمحلال	4,724,339	4,738,161
الإجمالي	7,026,151	6,463,391
يخصم:		
مخصص خسائر الاضمحلال	(2,345,860)	(2,105,738)
عوائد مجنبة محاسبياً	(527,020)	(528,804)
عوائد محصلة مقدماً	(311,216)	(265,167)
الصافي	3,842,055	3,563,682

القروض والتسهيلات للعملاء (بالصافي)

القيمة بالألف جنيه مصري

30 يونيو 2010

التقييم	أفراد		مؤسسات			إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية وحسابات جارية مدينة	حسابات جارية مدينة وقروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	
جيدة	3,289	1,094,445	530,304	200,660	-	1,828,698
المتابعة العادية	92	35,507	374,803	-	-	410,402
المتابعة الخاصة	43	1,203	61,466	-	-	62,712
غير منتظمة	564	6,688	4,717,087	-	-	4,724,339
الإجمالي	3,988	1,137,843	5,683,660	200,660	-	7,026,151

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل،

بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات 236,5 مليون جنيه مصري منها 235,9 مليون جنيه مصري يمثل اضمحلال قروض منفردة والباقي البالغ 0,7 مليون جنيه مصري يمثل عبء اضمحلال على أساس المجموعة لمحفظة الائتمان، ويتضمن (إيضاح 18) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء،

تم خلال الفترة المالية المنتهية في30 يونيو2010 زيادة محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسب 8,7% مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2009،

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك،

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

	القيمة بالألف جنيه مصري **حسابات جارية** **مدينة**
متأخرات حتى 30 يوماً	-
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوماً	410,402
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوماً	62,712
الإجمالي	473,114

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة، وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة،

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

- **قروض وتسهيلات للعملاء**

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات 4,724,339 ألف جنية مصري،

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

التقييم	**أفراد**	**المؤسسات**	**الإجمالي**
30 يونيو 2010			
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	7,252	4,717,087	4,724,339

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عاليه لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة، وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة، ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء، وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها 1,5 مليار جنيه مصري في 31 ديسمبر2009،

	2010/6/30	**2009/12/31**
قروض وتسهيلات للعملاء تم إعادة هيكلتها		
مؤسسات		
قروض مباشرة	236,657	245,596

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

القيمة بالألف جنيه مصري

7/1/3 استثمارات في أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم في أخر الفترة المالية، بناء على تقييم دون المستوى والرديء وما يعادله،

30 يونيو2010	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في أدوات دين	الإجمالي
-BBB	1,182,150	479,651	1,661,801

8/1/3 القطاعات الجغرافية

البيان	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	1,182,150	-	-	1,182,150
أصول مالية بغرض المتاجرة	9,943	-	-	9,943
أدوات دين	479,651	-	-	479,651
قروض وتسهيلات للعملاء:				
قروض لأفراد				
حسابات جارية مدينة	12,031	8,532	8,760	29,323
بطاقات ائتمانية	3,988	-	-	3,988
قروض شخصية	711,071	305,949	91,500	1,108,520
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	913,346	774	1,642	915,762
قروض مباشرة	4,762,045	5,510	343	4,767,898
قروض مشتركة	200,660	-	-	200,660
الإجمالي في نهاية الفترة الحالية	8,274,885	320,765	102,245	8,697,895
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	6,874,181	678,800	82,636	7,635,617

2/3 خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة،

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين، ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة، وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع،

1/2/3 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

- **القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)**

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك،

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك،ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%)، وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر،

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق ، وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعة من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك، وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للخطر خلال الفترة الحالية 1,657 ألف جنيه مصري مقابل ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزيه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

- **اختبارات الضغوط Stress Testing**

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد، ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة، وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط،

2/2/3 ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر
لمحفظة المتاجرة

القيمة بالألف جنيه مصري

الفترة الحالية	**6 أشهر حتى نهاية السنة الحالية**		
	متوسط	**أعلى**	**أقل**
خطر سعر العائد	**-**	**-**	9,943
إجمالي القيمة عند الخطر	-	-	9,943

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

	6 أشهر حتى نهاية السنة الحالية		
	متوسط	**أعلى**	**أقل**
خطر سعر العائد	-	-	10,015
إجمالي القيمة عند الخطر	**-**	**-**	10,015

	6 أشهر حتى نهاية السنة الحالية		
	متوسط	**أعلى**	**أقل**
خطر سعر العائد	-	-	67,659
إجمالي القيمة عند الخطر	**-**	**-**	67,659

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر الخاصة بسعر العائد، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية،

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق، ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

3/2/3 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية، وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً، ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية، كما يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

(القيمة/ المعادل بالألف جنيه مصري)

30 يونيو 2010	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	576,872	8,092	4,310	241	1,713	591,228
أرصدة لدى البنوك	2,916,942	327,235	121,700	32,573	17,882	3,416,332
أذون خزانة وأوراق حكومية	1,182,150	-	-	-	-	1,182,150
قروض وتسهيلات للعملاء	6,343,299	682,523	329	-	-	7,026,151
استثمارات مالية:						
متاحة للبيع	477,891	39,203	-	-	-	517,094
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	6,005	28,476	-	-	-	34,481
استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	266,728	-	-	-	-	266,728
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	9,943	-	-	-	-	9,943
إجمالي الأصول المالية	11,779,830	1,085,529	126,339	32,814	19,595	13,044,107
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	1,268	210,722	-	-	209	212,199
ودائع للعملاء	9,171,749	366,698	141,172	32,494	18,254	9,730,367
قروض أخرى	698	140,830	-	-	-	141,528
إجمالي الالتزامات المالية	9,173,715	718,250	141,172	32,494	18,463	10,084,094
صافى المركز المالي للميزانية	2,606,115	367,279	(14,833)	320	1,132	2,960,013

4/2/3 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ،وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك،

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
30 يونيو 2010							
الأصول المالية							
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	439,025	-	-	-	-	152,203	591,228
أرصدة لدى البنوك	3,416,332		-	-	-	-	3,416,332
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	236,430	52,960	892,760		-	-	1,182,150
قروض وتسهيلات للعملاء	62,255	1,483	286,259	6,676,154	-	-	7,026,151
استثمارات مالية:	-						
متاحة للبيع	126,406	7,011	7,000	376,677	-	-	517,094
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	34,481	-	-	34,481
أصول مالية أخرى	-	-	9,943	-	266,728	-	276,671
إجمالي الأصول المالية	4,280,448	61,454	1,195,962	7,087,312	266,728	152,203	13,044,107
الالتزامات المالية							
أرصدة مستحقة للبنوك	58,967	125,232	28,000	-	-	-	212,199
ودائع العملاء	2,580,862	935,310	1,417,056	4,797,139	-	-	9,730,367
التزامات مالية أخري	-	-	-	-	-	-	-
قروض أخرى	-	-	-	141,528	-	-	141,528
إجمالي الالتزامات المالية	2,639,829	1,060,542	1,445,056	4,938,667	-	-	10,084,094

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

3/3 -خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها، ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض،

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات، ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف،
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية،
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري،
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض،

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة، وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية،

وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية،

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال،

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك، بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات، وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

4/3 - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك،
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك،
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط،

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي،

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري كحدٍ أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع،
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%،

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة،

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1,25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة،

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي،

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ،

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين:

	(القيمة بالألف جنيه مصري) 2010 /6/30	2009 /12/31
رأس المال		
(الشريحة الأولى) رأس المال الأساسي		
أسهم رأس المال	1,750,000	1,750,000
الاحتياطي العام	36 271	36 271
احتياطي خاص	26 258	26 258
الاحتياطي القانوني	22,878	22,878
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند	47,110	
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	256,250	130,341
الخسائر المرحلة	(1,760,362)	(1,535,666)
إجمالي رأس المال الأساسي	378,405	430,082
(الشريحة الثانية) رأس المال المساند		
القرض المساند	140,832	
45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المتاحة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة	15,490	49,817
إجمالي رأس المال المساند	156,322	49,817
إجمالي رأس المال	534,727	479,899
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:		
الأصول داخل الميزانية	4,929,211	4,904,062
الالتزامات العرضية	194,040	136,914
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	5,123,251	5,040,976
معيار كفاية رأس المال (%)	%10,44	%9,52

(*) قام المساهمون الرئيسيون بتاريخ 29 إبريل 2010 و 19 مايو 2010 باستكمال الزيادة في رأس المال بمبلغ 125,9 مليون جم (متضمنة مبلغ 6,3 مليون جم مصاريف الإصدار) ليصبح إجمالي الزيادة المسددة تحت حساب زيادة رأس المال 256,3 مليون جم، مما يؤدى إلى زيادة نسبة معيار كفاية رأس المال من 9.52% إلى 10.44%.

4 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة،

1/4 خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك، عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة، ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبر،

2/4 اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا،

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو ممتد فإن البنك سوف يعانى خسارة إضافية بمقدار جنيه مصري تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل،

3/4 استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند،

5) صافي الدخل من العائد

	(القيمة بالألف جنيه مصري)	
	2010/6/30	**2009/6/30**
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات للعملاء	116,572	91,347
أذون وسندات خزانة	65,909	80,580
ودائع وحسابات جارية	63,870	84,041
الإجمالي	246,351	255,968
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
للبنوك	(452)	(525)
للعملاء	(199,793)	(257,292)
الإجمالي	(200,245)	(257,817)
صافي الدخل من العائد	46,106	(1,851)

6) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	2010/6/30	**2009/6/30**
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	1,004	2,511
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	7,418	7,957
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	5,319	517
أتعاب أخرى	28,016	20,804
الإجمالي	41,758	31,789
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(1,167)	(465)
الإجمالي	(1,167)	(465)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	40,591	31,325

7) نصيب البنك فى توزيعات أرباح

	2010/6/30	**2009/6/30**
استثمارات مالية متاحة للبيع	3,305	1,076
استثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقه	2,677	4,100
الإجمالي	5,982	5,176

8) صافي دخل المتاجرة

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	2010/6/30	2009/6/30
أرباح عمليات النقد الأجنبي	5,801	3,289
أدوات دين بغرض المتاجرة	745	(8)
فروق تقييم استثمارات متاجرة	(44)	-
صافي دخل المتاجرة	6,502	3,281

9) مصروفات إدارية

	2010/6/30	2009/6/30
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	71,072	46,890
تأمينات اجتماعية	2,131	3,219
إهلاك واستهلاك	13,579	3,960
مصروفات إدارية أخرى	50,847	29,582
إجمالي مصروفات إدارية	137,629	83,651

10) (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	2010/6/30	2009/6/30
أرباح بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي (إيضاح34)	-	194,792
رد اضمحلال أصول الت ملكيتها للبنك	16,894	13,790
أرباح (خسائر) بيع أصول ألت ملكيتها للبنك	(11,816)	(7,558)
أرباح بيع اصول ثابتة و مخلفات	6,067	40
عوائد بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي	3,439	4,654
تكلفة برامج	(571)	(591)
إيجار	(35,503)	(22,712)
تكاليف معاش مبكر	(8,118)	-
إجمالي (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى	(29,607)	182,415

11) عبء (رد) الاضمحلال عن خسائر الائتمان

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	2010/6/30	2009/6/30
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	250,000	316,234
(رد) الاضمحلال عن خسائر الائتمان على أساس المجموعة لمحفضة الائتمان	(13,412)	(4,070)
قروض وتسهيلات للعملاء (إيضاح 18)	(236,588)	(312,164)

12) ايراد الضرائب المؤجلة

	2010/6/30	2009/6/30
الضرائب المؤجلة	151,740	20,912

تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح 29)،

13) نصيب السهم في صافي خسائر الفترة

يحسب نصيب السهم في الخسارة بقسمة صافي الخسائر الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة،

	2010/6/30 جنيه مصري	2009/6/30 جنيه مصري
صافي خسائر الفترة (1)	(205,948,634)	(204,270,962)
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (2)	175,000,000	150,000,000
نصيب السهم في الخسارة (1 : 2)	(1,2)	(1,4)

14) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	القيمة بالألف جنيه مصري	
	2010/6/30	2009/12/31
نقدية	152,203	118,731
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	439,025	223,863
الإجمالي	591,228	342,594

15) أرصدة لدي البنوك

	2010/6/30	2009/12/31
حسابات جارية	32,021	52,066
ودائع	3,384,311	3,575,798
الإجمالي	3,416,332	3,627,864
موزع إلي:		
البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي	2,957,883	2,009,610
بنوك محلية	233,221	1,517,939
بنوك خارجية	225,228	100,315
الإجمالي	3,416,332	3,627,864
موزع إلي :		
أرصدة بدون عائد	32,021	52,066
أرصدة ذات عائد ثابت	3,384,311	3,575,798
الإجمالي	3,416,332	3,627,864

16) أذون الخزانة

2010/6/30	2009/12/31

أذون خزانة استحقاق 91 يوما	52,150	-
أذون خزانة استحقاق 182 يوما	112,800	621,750
أذون خزانة استحقاق 274 يوما	647,625	241,750
أذون خزانة استحقاق 364 يوما	369,575	137,625
الإجمالي	1,182,150	1,001,125
يخصم: عوائد لم تستحق بعد	(66,814)	(32,552)
الصافي	1,115,336	968,573

17) أصول مالية بغرض المتاجرة

القيمة بالألف جنيه مصري)		
	2010/6/30	**2009/12/31**
أدوات دين		
سندات حكومية	9,943	-

18) قروض وتسهيلات للعملاء

	2010/6/30	**2009/12/31**
أفراد:		
حسابات جارية مدينة	29,323	40,853
بطاقات ائتمان	3,988	4,491
قروض شخصية	1,108,520	758,798
الإجمالي (1)	1,141,831	804,142
مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
حسابات جارية مدينة	915,762	45,148
قروض مباشرة	4,767,898	5,513,117
قروض مشتركة	200,660	100,984
الإجمالي (2)	5,884,320	5,659,249
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (1+2)	7,026,151	6,463,391
يخصم:		
مخصص خسائر الاضمحلال	(2,345,860)	(2,105,738)
العوائد المجنبة	(527,020)	(528,804)
عائد محصل مقدماً	(311,216)	(265,167)
الصافي	3,842,055	3,563,682

ويتم تصنيفه بالميزانية كالتالي:

	2010/6/30	**2009/12/31**
قروض وتسهيلات للعملاء	2,242,435	2,289,648
تمويل إسلامي للعملاء	1,599,620	1,274,034
	3,842,055	3,563,682

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء:

	2010/6/30	**2009/12/31**
الرصيد أول الفترة المالية	2,105,738	1,545,932

عبء الاضمحلال خلال الفترة	236,588	595,737
متحصلات من ديون سبق إعدامها	4	65
المستخدم من المخصص خلال الفترة	(6,383)	(34,253)
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية	9,913	(1,743)
الرصيد في أخر الفترة المالية	2,345,860	2,105,738

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع: **(القيمة بالألف جنيه مصري)**

	أفراد		
30 يونيو 2010	**بطاقات ائتمان**	**قروض شخصية**	**الإجمالي**
الرصيد أول الفترة المالية	835	11,688	12,523
عبء الاضمحلال خلال الفترة	60	633	693
متحصلات من ديون سبق إعدامها	-	4	4
المستخدم من المخصص خلال الفترة	-	(2,135)	(2,135)
الرصيد في آخر الفترة المالية	895	10,190	11,085

	مؤسسات	
	قروض مباشرة	**الإجمالي**
الرصيد أول الفترة المالية	2,093,215	2,093,215
عبء الاضمحلال خلال الفترة	235,895	235,895
المستخدم من المخصص خلال الفترة	(4,248)	(4,248)
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية	9,913	9,913
الرصيد في أخر الفترة المالية	2,334,775	2,334,775

	أفراد		
31 ديسمبر 2009	**بطاقات ائتمان**	**قروض شخصية**	**الإجمالي**
الرصيد أول السنة المالية	438	7,994	8,432
عبء الاضمحلال خلال السنة	396	4,020	4,416
متحصلات من ديون سبق إعدامها	0	66	66
المستخدم من المخصص خلال السنة	0	(392)	(392)
الرصيد في أخر السنة المالية	834	11,688	12,522

	مؤسسات	
	قروض مباشرة	**الإجمالي**
الرصيد أول السنة المالية	1,537,500	1,537,500
عبء الاضمحلال خلال السنة	591,320	591,320
المستخدم من المخصص خلال السنة	(33,860)	(33,860)
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية	(1,744)	(1,744)
الرصيد في أخر السنة المالية	2,093,216	2,093,216

توالي إدارة البنك تدعيم مخصص خسائر الاضمحلال خلال الثلاث سنوات القادمة للعمل على تغطية خسائر الاضمحلال البالغ 1,4 مليار جنيه مصري كما في 30 يونيو 2010 (2009 : 1,7 مليار جنيه مصري) وفقاً للاتفاق مع البنك المركزي المصري والذي يلزم البنك بتدعيم مخصص خسائر الاضمحلال بما لا يقل عن 500 مليون جنيه مصري سنوياً والتي تنتهي خلال عام 2012.

19) استثمارات مالية

	(القيمة بالألف جنيه مصري) 2010/6/30	2009/12/31
1/19) استثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين – بالقيمة العادلة:		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	445,170	421,678
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	32,435	83,226
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	39,490	287
مجموع استثمارات مالية متاحة للبيع (1)	517,095	505,191
2/19) استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة:		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	28,619	27,570
وثائق صناديق الاستثمار– صندوق سنابل الإسلامي (*)	5,862	6,064
مجموع استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)	34,481	33,634
إجمالي استثمارات مالية (1+2)	551,576	538,825
مصنفة كما يلي:		
أرصدة متداولة في سوق الأوراق المالية	512,086	538,538
أرصدة غير متداولة في سوق الأوراق المالية	39,490	287
	551,576	538,825
من حيث دورية العائد:		
أدوات دين ذات عائد ثابت	445,170	421,678
أدوات دين ذات عائد متغير	34,481	27,570
أدوات حقوق ملكية ذات عائد متغير	71,925	89,577
	551,576	538,825

	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2010	505,191	33,634	538,825
إضافات	289,896	-	289,896
استبعادات (بيع / استرداد)	(268,575)	(202)	(268,777)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	442	1,049	1,491
صافي التغير في القيمة العادلة	(9,859)	-	(9,859)
الرصيد في 30 يونيو 2010	517,095	34,481	551,576

(القيمة بالألف جنيه مصري)

سنة المقارنة	**استثمارات مالية متاحة للبيع**	**استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق**	**الإجمالي**
الرصيد في 1 يناير 2009	349,675	32,880	382,555
إضافات	1,086,370	-	1,086,370
محول من استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	18,840	-	18,840
استبعادات (بيع / استرداد)	(965,624)	(60)	(965,684)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(512)	(142)	(654)
صافي التغير في القيمة العادلة	16,442	-	16,442
رد مخصص الاضمحلال	-	956	956
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	505,191	33,634	538,825

3/19) أرباح الاستثمارات المالية

	2010/6/30	**2009/6/30**
أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع	15	8,294
أرباح بيع أذون خزانة	1,635	-
أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	-	15,533
فروق تقييم استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاق	(201)	538
خسائر اضمحلال استثمارات في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	-	(9)
إجمالي أرباح الاستثمارات المالية	1,449	24,356

صناديق الاستثمار (سنابل) *

تتضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مساهمة البنك في صندوق استثمار سنابل المشترك بين البنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإدارة شركة برايم للاستثمار،

بلغ إجمالي عدد الوثائق 2,527,744 وثيقة بقيمة اسمية أجمالية 252,774,400 جنيه مصري وبلغ نصيب البنك منها عدد 75 ألف وثيقة وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه مصري وبلغت تكلفة الاقتناء 7,635 ألف جنيه مصري.

20) استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي) **(القيمة بالألف جنيه مصري)**

	2010 /6/30			2009 /12/31		
	القيمة		نسبة المساهمة %	القيمة		نسبة المساهمة %
مساهمات في شركات تابعة						
الوطنية للزجاج و البلور	163,593	%	88,30	163,593	%	29,70
إجمالي الشركات التابعة (1)	163,593			163,593		
مساهمات في شركات شقيقة						
الوطنية للتجارة و التنمية (انتاد)	19,206	%	40,29	19,206	%	40,29
شركة أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	22,375	%	39,91	22,375	%	39,91
شركة القاهرة للاستثمار و الأوراق المالية	42,944	%	39,95	42,944	%	39,95
شركة الوجه القبلي للمقاولات و أعمال البناء	1,950	%	40,00	1,950	%	40,00
أسيوط الوطنية للدواجن و البيض	179	%	8,95	179	%	8,95
الشرقية الوطنية للتجارة و التنمية	501	%	24,75	501	%	24,75
شركة الشباب الوطنية للاستثمار و التنمية	4,629	%	9,39	4,629	%	9,39
شركة القاهرة الوطنية للسجلات و تداول الأوراق المالية	538	%	32,00	538	%	32,00
شركة الوجه البحري للمقاولات و أعمال البناء	1,024	%	20,00	1,024	%	20,00
شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	2,181	%	9,04	2,181	%	9,04
الشركة المصرية للاستعلام و الائتمان	2,094	%	3,70	2,094	%	3,70
شركة المشرق العربي للتأمين التكافلي	10,000	%	20,00	10,000	%	20,00
إجمالي الشركات الشقيقة (2)	107,621			107,621		
إجمالي الشركات التابعة والشقيقة(1+2)	271,214			271,214		
يخصم : خسائر الاضمحلال	(4,485)			(4,485)		
استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	266,729			266,729		

21) أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)

	2010/6/30	2009/12/31
البرمجيات		
صافى القيمة الدفترية في 1 يناير 2010	1,363	-
إضافات	5,203	4,551
الاستهلاك خلال الفترة	(3,720)	(3,188)
صافى القيمة الدفترية في 30 يونيو 2010	2,846	1,363

22) أصول أخرى

	2010/6/30	2009/12/31
إيرادات مستحقة	38,839	37,584
مصروفات مقدمة	5,813	3,842
مستحق من بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي	60,068	72,082
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	47,716	92,035
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	124,235	137,707
التأمينات والعهد	630	443
أرصدة مدينة أخرى	15,865	43,561
الإجمالي	293,166	387,254

23) أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)

(القيمة بالألف جنيه مصري)

	أراضى ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي
رصيد الفترة المالية الحالية				
صافى القيمة الدفترية في 1يناير2010	26,205	532	22,825	49,562
إضافات	856	456	82,044	83,356
إستبعادات	(719)	-	-	(719)
تكلفة الإهلاك	(1,003)	(69)	(8,787)	(9,859)
صافى القيمة الدفترية في 30 يونيو 2010	25,339	919	96,082	122,340
الرصيد فى أخر الفترة المالية الحالية				
التكلفة	42,280	6,310	207,942	256,532
مجمع الإهلاك	(16,941)	(5,391)	(111,860)	(134,192)
صافى القيمة الدفترية في يونيو 2010	25,339	919	96,082	122,340

سنة المقارنة

	أراضى ومباني	آلات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي
رصيد السنة المالية				
صافى القيمة الدفترية 1يناير2009	47,364	478	19,205	67,047
إضافات	25	170	9,566	9,761
إستبعادات	(19,199)	-	(667)	(19,866)
تكلفة الإهلاك	(1,985)	(116)	(5,279)	(7,380)
صافى القيمة الدفترية في 31ديسمبر 2009	26,205	532	22,825	49,562
الرصيد فى أخر السنة المالية				
التكلفة	43,275	5,853	126,643	175,771
مجمع الإهلاك	(17,070)	(5,321)	(103,818)	(126,209)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009	26,205	532	22,825	49,562

- تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبلغ **10,3** مليون جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الأصول،

(القيمة بالألف جنيه مصري)

24) أرصدة مستحقة للبنوك

	2010/6/30	2009/12/31
بنوك خارجية	210	-
بنوك محلية	211,990	8,525
الإجمالي	212,200	8,525

25) ودائع العملاء

	2010/6/30	2009/12/31

ودائع تحت الطلب	2,671,510	2,818,295
ودائع لأجل وبإخطار	2,081,588	1,780,941
شهادات ادخار وإيداع	1,818,780	1,578,296
ودائع توفير	3,040,639	3,050,685
ودائع أخرى	117,850	172,282
الإجمالي	9,730,367	9,400,499
ودائع مؤسسات	4,035,375	8,506,735
ودائع أفراد	5,694,992	893,764
الإجمالي	9,730,367	9,400,499
أرصدة بدون عائد	1,853,348	2,990,577
أرصدة ذات عائد متغير	7,877,019	4,831,626
أرصدة ذات عائد ثابت	-	1,578,296
الإجمالي	9,730,367	9,400,499
أرصدة متداولة	7,911,587	7,822,203
أرصدة غير متداولة	1,818,780	1,578,296
الإجمالي	9,730,367	9,400,499

26) قروض أخرى

	معدل العائد	**2010/6/30**	**2009/12/ 31**
عقد قرض الصندوق الإجتماعى	%8	698	938
القرض المساند		140,831	-
الإجمالي		141,529	938

يمثل القرض المساند بمبلغ 33 مليون دولار امريكى ممنوح من بنك أبو ظبى الاسلامى- أبو ظبى بموجب اتفاقية اطارية للوكالة بالاستثمار لمدة خمس سنوات بدءا من عام 2010 ولا يترتب عليه سداد أية أرباح متوقعة. قام البنك بتسجيل القرض بالقيمة الحالية وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26 فقرة 43 و باستخدام سعر خصم 5,83 % و الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للقرض مبلغ 47,110 ألف جنيه مصرى تم اضافتها بحقوق الملكية حيث أنها تمثل استثمار اضافى من قبل بنك أبو ظبى الاسلامى – أبو ظبى.

(القيمة بالألف جنيه مصري)

27) التزامات أخرى

	2010/6/30	2009/12/31
عوائد مستحقة	45,151	17,787
مبالغ محصلة بالزيادة من اكتتاب زيادة رأس المال	-	238
عوائد مؤجلة عن بيع أصول ثابتة بالأجل معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي	9,018	12,456
مصروفات مستحقة	2,635	2,638
أرصدة دائنة متنوعة	37,034	59,618
	93,838	92,737

28) مخصصات أخرى

حركة المخصصات الأخرى من 2010/1/1 إلي 2010/6/30

	مخصص مطالبات محتملة	مخصص ضرائب	مخصص التزامات عرضية	مخصصات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول الفترة	20,272	289	10,265	7,303	38,129
المحمل علي قائمة الدخل	-	49,139	1,682	-	50,821
المستخدم خلال الفترة	(3,794)	(49,429)	-	-	(53,223)
فروق تقييم عملة	-	-	20	-	20
الرصيد في 30 يونيو 2010	16,478	-	11,967	7,303	35,748

حركة المخصصات الأخرى من 2009/1/1إلي 2009/12/31

	مخصص مطالبات محتملة	مخصص ضرائب	مخصص التزامات عرضية	مخصصات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة	20,654	52,146	7,090	-	**79,890**
المحمل علي قائمة الدخل	-	109,756	3,175	7,303	**120,234**
المستخدم خلال العام	(382)	(161,613)	-	-	**(161,995)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	20,272	289	10,265	7,303	38,129

قام البنك في 2009/12/31 بإضافة مبلغ 7,3 مليون جنيه مصري إلى المخصصات الأخرى لتغطية بعض الفروق التي لم يتم تسويتها بعد والناتجة عن تفعيل نظام معلومات جديد خلال عام 2009،

29) ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي 20% عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2010.

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة،

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية،

فيما يلي أرصدة و حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

	القيمة بالألف جنيه مصري	
	2010/6/30	**2009/12/31**
	أصل (التزام)	**أصل (التزام)**
الأصول الثابتة	(5,199)	(1,339)
المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)	13,714	13,263
العوائد المجنبة	105,404	-
الخسائر الضريبية المرحلة	348,682	298,937
صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل	462,601	310,861

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

	30 يونيو2010	**31 ديسمبر2009**
	أصل (التزام)	**أصل (التزام)**
الرصيد في بداية الفترة / السنة	310,861	-
الإضافات	151,740	310,861
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	462,601	310,861

30) رأس المال

1/30) رأس المال المصرح به

بلغ رأس المال المصرح به مبلغ 2 مليار جنيه مصري،

2/30) رأس المال المصدر

175 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم ،

3/30) رأس المال المدفوع

بلغ رأس المال المدفوع في 30 يونيو 2010 مبلغ 1,750,000,000 جنيه مصري.

4/30) مبالغ مسدد تحت حساب زيادة رأس المال

قام المساهمون القدامى بالإكتتاب فى زيادة رأس المال بمبلغ 250 مليون جنيه مصرى حيث تم إقفال باب الإكتتاب الأول والثانى بتاريخ 13مايو 2010 و 10 يونيو 2010على التوالى وجارى إستكمال الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الزيادة .

31) الاحتياطيات والخسائر المرحلة

	القيمة بالألف جنيه مصري	
	2010/6/30	**2009/12/31**
1/31) احتياطيات		
احتياطي خاص	26,257	26,257
احتياطي عام	42,522	36,272
احتياطي المخاطر البنكية العام	51,773	46,248
احتياطي قانوني	22,878	22,878
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع	30,290	40,149
إجمالي الاحتياطيات في أخر الفترة / السنة المالية	173,720	171,804

31) الاحتياطيات والخسائر المرحلة - تابع

القيمة بالألف جنيه مصري

وتتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلي:

1- احتياطي خاص *

	2010/6/30	2009/12/31
الرصيد في أول وأخر الفترة / السنة	26,257	26,257

* وفقا لمتطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008، تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهه أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير 2009 طبقا لأسس التقييم المتبعة سابقا عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية،

لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري،

2- احتياطي المخاطر البنكية العام *

	2010/6/30	009/12/31
الرصيد في أول الفترة المالية	46,248	-
الفرق الناتج عن اختلاف طرق قياس مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات ومخصصات أخرى	5,525	46,248
الرصيد في أخر الفترة المالية	51,773	46,248

* تقضي تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة، ولا يتم التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري،

3- احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع *

	2010/6/30	2009/12/31
الرصيد في أول الفترة المالية	40,149	23,707
(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة	(9,859)	16,442
الرصيد في أخر الفترة المالية	30,290	40,149

* لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري،

4- الخسائر المرحلة

	2010/6/30	2009/12/31
الرصيد في أول الفترة المالية	1,535,666	1,087,003
صافي خسائر الفترة	205,949	448,663
تحويل لإحتياطى مخاطر بنكية	18,747	-
الرصيد في أخر الفترة / السنة المالية	1,760,362	1,535,666

32) التزامات عرضية وارتباطات:

أ - ارتباطات رأسمالية: **القيمة بالألف جنيه مصري**

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية42,721 ألف جنيه مصري في 30 يونيو 2010 متمثلة في مشتريات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات،

ب - التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

	2010/6/30	2009/12/31
الأوراق المقبولة	273,400	212,623
خطابات ضمان	70,064	198,647
اعتمادات مستندية استيراد	108,880	92,012
اعتمادات مستندية تصدير	1,542	4,100
	453,886	507,382

33) المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

1/33 القروض والتسهيلات الى أطراف ذوي علاقة:

	2010/6/30	2009/12/31
القروض القائمة في أول الفترة المالية	415,259	178,668
(النقص) الزيادة في القروض	(102,712)	236,591
القروض القائمة في أخر الفترة المالية	312,547	415,259

2/33 ودائع من أطراف ذوي علاقة:

	2010/6/30	2009/12/31
المستحق للعملاء	150	150
الزيادة في الودائع	45,026	-
الودائع في أول وأخر الفترة المالية	45,176	150

الودائع السابقة بدون ضمان، وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب،

3/33 مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

	2010/6/30	2009/6/30
المرتبات والمزايا قصيرة الأجل	3,272	1,410

34) بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

1/34 قامت إدارة البنك في 27 ديسمبر 2007 بإبرام عقد بيع عقارين إداريين مع احدي شركات التأجير التمويلي بقيمة 120,136,200 جنيه مصري يسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008 وتشتمل قيمة البيع على مبلغ 32,136,200 جنيه مصري عوائد مؤجلة وقد نتج عن بيع العقاريين أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 84,632,667 جنيه مصري وقد قام البنك بتدعيم مخصص القروض بهذه الأرباح، كما قامت إدارة البنك بإبرام عقد تأجير تمويلي في 27 ديسمبر 2007 لإعادة استئجار العقاريين بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 121,056,000 جنيه مصري تسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008،

2/34 قامت إدارة البنك في 30 مارس 2009 ببيع الأراضي والمباني التي تخص عدد 29 فرع من فروع البنك مع إحدى شركات التأجير التمويلي بقيمة إجمالية بمبلغ 214,659,243 جنيه مصري وقد نتج عن هذه العملية أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 194,791,863 جنيه مصري، وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي على استخدامها في تخفيض خسائر النشاط المحققة عن الفترة المالية الأولى من سنة 2009 بدلاً من استهلاكها على مدة التأجير التمويلي وذلك شريطة عدم قيام البنك بتقديم تمويل لشركة التأجير التمويلي لإتمام عملية البيع،

كما قام البنك بتنفيذ عملية تأجير تمويلي بتاريخ 30 مارس 2009 لإعادة استئجار هذه العقارات بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 321 مليون جنيه تسدد علي عشر سنوات بواقع 120 قسط شهري يبدأ اعتباراً من 30 ابريل 2009

35) الموقف الضريبي

ضريبة شركات الأموال

- السنوات 2004 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن هذه السنوات ،
- السنوات 1996/95 تم الانتهاء من التصالح عن السنوات بالمصلحة وتم سداد كافة المستحقات عنها،
- السنوات حتي 2009 تم الانتهاء من إعداد وتقديم الاقرار الضريبي لمركز كبار الممولين وفقا للقانون رقم 91 لسنة 2005 ،
- جاري فحص الاقرارات الصريبية للسنوات 2006/2005 ،

ضريبة كسب العمل

- تم الانتهاء من الفحص حتى2004 وتم سداد كافة الضرائب المستحقة ،
- السنوات 2006/2005 تم الفحص وتم الانتهاء من اللجنة الداخلية لهذه السنوات بمركز كبار الممولين ولا يوجد أية مستحقات عن هذه السنوات ،
- لم يتم فحص السنوات 2009/2008/2007 ،

35) الموقف الضريبي - تابع

ضريبة الدمغة

أولاً : فى ضوء القانون رقم 111 لسنة 1980 قبل التعديل0

- تم الانتهاء من فحص عدد (21) فرع منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك شهادات مخالصة ضريبية لهذه الفروع من المأموريات التابع لها هذه الفروع،

- تم فحص عدد (17) فرع من فروع القاهرة منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 إلا أن موقف الفحص يعكس فحص بعض السنوات وسداد الضريبة عليها ووجود بعض لسنوات محل نزاع باللجان الداخلية وبلجان الطعن والمحاكم ولجان إنهاء المنازعات ،

- وبالنسبة لباقي فروع البنك وعددهم (20) فرع جارى التنسيق مع المأموريات التابع لها هذه الفروع لبدء الفحص الفعلي لها حتى 2006/7/31،

- لم يتم فحص عدد (5) فروع منذ بداية نشاطهم حتى 2006/7/31 ،

ثانيا : فى ضوء القانون رقم 143 لسنة 2006 المعدل للقانون 111 لسنة 1980

- تم الإنتهاء من فحص المراكز المالية للبنك وفقا للقانون الجديد إعتبارا من 2006/8/1 وحتى 2007/12/31 وكانت نتيجة الفحص ضريبة نسبية بمبلغ 19,004,887 جم وغرامات التأخير بمبلغ 5,504,090 جم وتم الإعتراض علي المطالبة وجاري عمل لجنة داخلية ،ى

يقدر الالتزام الضريبي المتوقع على البنك من بداية النشاط حتى 30 يونيو 2010 الخاص بضرائب الدمغة وكسب العمل حوالي مبلغ 146 مليون جنيه مصري ولا يقابله مخصص ضرائب وبذلك تقدر فجوة مخصص الضرائب بمبلغ 146 مليون جنيه مصري.